تحليل الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي (2016-2021)

نشأت الوكيل* رشا سعيد عبد العزيز** أمنية سعيد صبحي***

مستخلص البحث

يتناول البحث تحليلاً لبعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة فى الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال فتره 2016-2021، وذلك باستخدام منهجية "تقييم أثر ما قبل وبعد" او " منهجية القبلي والبعدي" الصادرة عن صندوق النقد الدولي والواردة في بعض الدراسات السابقة، لتقييم الاثار المترتبة على تنفيذ برامج الإصلاح، من خلال تحليل البيانات المتاحة ومقارنة المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد تنفيذ البرامج. وبتقييم تأثير الإصلاحات على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال هذه الفترة توصلت الدراسة إلى أن البرامج الاصلاحية قد أظهرت تحسنًا في العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتبطت بحدوث تأثير إيجابي في الأداء الاقتصادي للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي، غير انها اثرت سلبًا على معدلات التضخم وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين خلال فترة تنفيذ البرنامج، ومن ثم لم ترتبط برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر بتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فعلي الرغم من محاولات الحكومة لتنفيذ إصلاحات شاملة ومتكاملة تستهدف تحسين بنية الاقتصاد وزيادة الإنتاجية والتنافسية، الا انها لم تتمكن من تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات مستقبلية تعزز النجاح الاقتصادي وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: إصلاح اقتصادي، برامج الإصلاح الاقتصادي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح، منهجية القبلي والبعدي.

* أستاذ الاقتصاد بالكلية، كلية تجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان

** مدرس الاقتصاد بالكلية، كلية تجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان

*** كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان

Analysis of the Economic and Social Effects of the Economic Reform Program (2016-2021)

Abstract

The study deals with an analysis of some economic indicators ,affecting economic reform in Egypt during the period 2016 to 2021, using the methodology of "pre-and post-impact assessment" or "tribal and post-impact methodology" issued by the International Monetary Fund and contained in some previous studies, to assess the effects of the implementation of reform programs, by analyzing the available data and comparing economic indicators before and after the implementation of programs. By assessing the impact of reforms on the main economic indicators during the two periods, the study concluded that the reform programs had shown improvement in many economic indicators, as they were associated with a positive impact on the economic performance of the state and the promotion of economic growth. Still, they negatively affected inflation rates, achieving social justice, and improving the standard of living of citizens during the two periods, and then the economic reform programs in Egypt were not associated with achieving a balance between social and economic goals, in fact, despite the government's attempts to implement comprehensive and integrated reforms aimed at improving the structure of the economy and increasing productivity and competitiveness. Still, they were unable to improve the level of Living for citizens. The study recommended the need to adopt future policies that promote economic success and promote economic and social development in the country.

Keywords: economic reform, economic reform programs, economic and social effects of reform programs, The before-after Approach.

مقدمــة:

اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي عام 1991 م، وكان البرنامج مكون من ثلاث مراحل خلال 6 سنوات وأنتهى فى عام 1996 م حيث قامت مصر بتطبيقه حتى نهايته، وبسبب بعض الأحداث السياسية التى حدثت فى العالم، حدث فى مصر أزمة سيولة وركود اقتصادي وتراجعت المؤشرات الاقتصادية وانخفضت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي، وارتفعت معدلات العجز فى الموازنة العامة وارتفعت الديون الخارجية حتى واصل الارتفاع إلى 47 مليار دولار فى 2013 ، وأنخفض أيضاَ الاحتياطي النقدي فوصل إلى 17.03 فى ديسمبر 2013 ، ووصلت المديونية الإجمالية إلى 3.1 تريليون جنية فى عام 2016 م أي بنسبة 97.1% من الناتج المحلى الإجمالي فتعثرت عملية الاصلاح، وتم الاتفاق على برنامج فى عام 2016 م ، حيث تم الاتفاق علي تمويل يصل الى 12 مليار دولار لحل الأزمة الاقتصادية ، ولضبط الأوضاع الاقتصادية ، وإعادة بناء الاحتياطي النقدي وزيادة حجم الصادرات .

فى سبتمبر 2016 م اتخذت مصر بعض الإجراءات وأصدرت قانون الخدمة المدنية، وقامت بتحرير سعر الصرف، وإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة ورفعت سعر الفائدة الأساسية بمقدار 300 نقطة أساسية، وتم تخفيض الدعم على الكهرباء وإصدار قانون جديد للاستثمار، وتم زيادة حد الإعفاء من الضرائب والأجور، وتم زيادة تحسين مستوى الأمان فى المواصلات العامة، وتم اجراء توسعة فى برامج تكافل وكرامة ليشمل 1.7 مليون أسرة: (عثمان أحمد عثمان2017 :64-65)

وفي ظل الحاجة الملحة إلى تقييم فعالية برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وتقدير التحديات التي تواجهها الحكومة في تنفيذ تلك البرامج، وتوفير

النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين فعالية هذه البرامج وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في مصر، تظهر المشكلة البحثية للدراسة والتي يمكن تلخيصها في السؤال التالي:

"**هل نجحت برامج الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر خلال الفترة من 2016 وحتي عام 2021 في تحقيق أهدافها المرجوة، وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج على المستوى القومي؟ وما هي التحديات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج والحلول المقترحة لتخفيف الأثار السلبية الناجمة عن تنفيذها؟**

وتتمثل **فرضية البحث في** الفرضية التالية:

" **يؤدي تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي بشكل صحيح وفعال ومتوازن الي تحسين الاداء الاقتصادي والمالي للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في حين يؤدي عدم التوازن في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الي عدم تحقيق النتائج المرجوة من البرنامج**".

وتتمثل **أهمية البحث** فى ضرورة تقييم فعالية برامج الاصلاح الاقتصادي وتحديد أثرها على الاقتصاد المصري ومستوى المعيشة للمواطنين، بالإضافة الي تحديد العوامل التى يمكن ان تؤثر على فعالية تلك البرامج فى تحقيق اهدافها وتقديم توصيات لتحسين التبعات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق تلك البرامج في المستقبل.

كذلك يسهم البحث فى إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بمصر، وتوفير المزيد من الأدلة والبيانات والمعلومات اللازمة للاستخدام في إعداد السياسات الاقتصادية والتنموية فى مصر.

وفي هذا الإطار، تنقسم هذه الورقة البحثية إلى أربعة مباحث رئيسية. يعرض **المبحث الأول** الإصلاح الاقتصادي وانواعه المختلفة واهمية تطبيق برامج الإصلاح ويتناول **المبحث الثانى** تحليل لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري المتبع منذ عام 2016 بشكل أكثر تفصيلاً، باعتباره محور التحليل في هذا البحث وذلك باستخدام الاسلوبين الاستقرائي والاستنباطي. وفي إطار **المبحث الثالث،** سوف يتم تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلى المطبق منذ عام 2016، بالاعتماد على التحليل الوصفي للبرنامج، باستخدام البيانات المجمعة من مصادر

مختلفة مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية والبنك المركزي المصري والمنظمات الدولية المعنية بالاقتصاد المصري، ثم تحليلها باستخدام الإحصائيات الوصفية مثل المتوسط والانحراف المعياري، وذلك لتحديد العلاقات بين العوامل الاقتصادية ذات الصلة، وتحليل النتائج بشكل نقدي خلال الفترة المحددة للبحث، في سبيل تحديد العوامل التى ساهمت فى تحقيق النجاح لتلك البرامج أو عرقلتها، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين البرنامج الحالى للإصلاح، اما **المبحث الرابع** والاخير فسوف يتم فيه عرض أهم النتائج واقتراح السياسات المناسبة للارتقاء بنتائج تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الأول* الاصلاح الاقتصادي (المفهوم والأهداف)

يعبر مصطلح "الإصلاح" في اللغة العربية، أو (Reform) باللغة الإنجليزية، عن جعل الشيء أكثر صلاحية، ويُعرف من الناحية اللغوية بأنه التعديل في الاتجاه المرغوب فيه. أما من الناحية الاقتصادية فيمكن تعريفه كتعبير عن السياسات التي تهدف إلى معالجة توازن النفقات المحلية والموارد المتاحة، من خلال تنفيذ سياسات مالية ونقدية وتجارية وسعر صرف تعزز وجود طلب محلي متوافق مع العرض الكلي، وتعزز كفاءة استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية. تهدف هذه السياسات أيضًا إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتقليل الضغوط التضخمية وتحسين ميزان المدفوعات والجدارة الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، تستهدف السياسات الاقتصادية الجزئية تحسين تخصيص وكفاءة الموارد على المدى المتوسط والطويل، وتعزيز النمو القابل للاستمرار وتقليل معدلات البطالة، وتعزيز الاستقرار والإصلاحات لتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل. (Rodric,d. 1996, p:9)

ويشير مصطلح التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي (economic reform) إلى الإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والتنافسية عن طريق إيجاد توازن بين الموارد المتاحة واحتياجات المجتمع، وذلك من خلال تصحيح الاختلالات الأساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي

العام. يعتبر الإصلاح الاقتصادي أيضًا شرطًا أساسيًا لعودة البلدان المثقلة بالديون إلى مسار النمو المستدام.

ويشمل مفهوم الإصلاح الاقتصادي أيضًا إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط من خلال إجراءات الإصلاح المالي والنقدي وتعديل أسعار الصرف والدخل. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن المفهوم إعادة هيكلة وحدات الإنتاج على المدى الطويل بهدف زيادة كفاءة الإنتاج وتعزيز قدرة الاقتصاد على النمو. (Smith, j, 2018, p:189)

ويشير مصطلح الإصلاح الاقتصادي إلى إعادة التوازن المستدام بين العرض والطلب على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية وتعديل أسعار الصرف. يهدف الإصلاح الاقتصادي أيضًا إلى تسهيل تبني نظام اقتصادي مفتوح يعتمد على حرية السوق، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. ومن الملاحظ أن مصطلح الإصلاح الاقتصادي يُستخدم في العديد من الأدبيات كمرادف لمصطلح التكييف الاقتصادي (economic adjustment) أو إعادة الهيكلة (restructuring). ويُشير مصطلح التكييف أو الإصلاح الاقتصادي إلى إجراء التغييرات الضرورية في النفقات والاستثمارات والإنتاج، بهدف تحقيق وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات رأس المال المعتادة.

ووفقًا لجويكم إيرنس (Joachim Ahrens)، يُعرف التكييف أو الإصلاح الاقتصادي بأنه عملية إصلاح السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق، بهدف التغلب على مشاكل ميزان المدفوعات، والحد من التضخم، وتوفير الشروط اللازمة لاستمرار زيادة دخل الفرد.(Ahrens, J. 2019,p:195)

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أنّه بالرغم من تعدد المفاهيم المطروحة للإصلاح الاقتصادي إلا إنها تنصب عموما في معني وإطار واحد، وهو إن الإصلاح الاقتصادي يعني تصحيح أسس الاقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة يتم فيها السيطرة على ضغوط التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى سيادة نظام السوق وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

ومن ثم يتمثل الإصلاح الاقتصادي فى مجموعة الحزم والإجراءات والسياسات الهادفة لتحسين الكفاءة فى الاسواق وتقليص المعوقات التى تحدث فيها بسبب نقص الموارد وعدم الكفاءة في الانتاج، وتشمل السياسات المتبعة كافة التشريعات والاجراءات المساهمة فى تحرير الاقتصاد وتنفيذها على أكمل وجه وفقاً لآليات السوق ليسهل اندماجه فى الاقتصاد العالمي. ويشمل تعريف الاصلاح الاقتصادي فى إطاره لعدة جوانب وهى، الاصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والإداري وإصلاح السياسات الحكومية، **وفيما يلى عرض مختصر لكل منها** :- (وثيقة الإسكندرية ,2014-85)

الإصلاح السياسي Political Reform

يقصد بالإصلاح السياسي عملية تحول المجتمعات الاستبدادية إلى الديمقراطية، ويشمل هذا المصطلح كل الخطوات المباشرة والغير مباشرة التى تعيق الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لبناء نظام ديمقراطي قوى، ويعد الهدف من الإصلاحات السياسية هو السماح بمشاركة الجميع من القوى الفاعلة والكفاءات لرسم القرارات الاقتصادية والسياسية وكيفية اتباعها (ستار دهشان شياع الزهيرى ,2010-24)

الإصلاح الاجتماعي Social Dimension

يمثل الإصلاح الاجتماعي مجموعة من الأنشطة التى تهدف لتنظيم المؤسسات الاجتماعية والوصول إلى مستويات أفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد الموجود فى الأجهزة الحكومية، ويوجد فى المجتمعات موارد اجتماعية وثقافية هائلة فالتركيز على هذا المبدأ قد يخلق كفاءة عالية لتأسيس مجتمع قوى وفعال ومتماسك بين المجتمعات وقادر على حل المشاكل وأيضاً قادر على تحقيق أهداف لصنع مستقبل قوى ودائم النمو. (احمد مختار عبد الحميد عمر ,2008-26)

الإصلاح الثقافي Cultural Reform

يقصد بالإصلاح الثقافي قدرة الدول على خلق انسجام بين الثقافات المختلفة ،وتتمثل وظيفية الإصلاح الثقافي فى الجمع بين كل من الاصطلاحات الاجتماعية والسياسية والدينية واستمرارية الثقافة كوسيلة لنجاح الإصلاحات الأخرى، ولتحقيق الاصلاح الثقافي يجب العمل فى عدة

اتجاهات منها : العمل على تطوير مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل لها وإعادة النظر فى التطرف الديني وتجديد الخطاب ومواجهة التشدد ، وتهيئة المناخ الثقافي للعمل على تطوير السلبيات الاجتماعية والعادات السيئة وإصلاح المؤسسات الثقافية ودعمها مادياَ لتوسيع خططها لتؤثر بالإيجاب على المجتمع ، وتجسيد مبدأ الاعتمادات المتبادلة فى اقتصادات العالم الثقافية لتشجيع التفاعل الثقافي العالمي ، وتوثيق البيانات والواقع الثقافي وعمل إحصاءات سنوية لرصد آليات الانتاج . (أحمد أنور ,2004 : 66)

الإصلاح الإداري Administrative Reform

يعد الاصلاح الإداري ضرورة حتمية لتحقيق التنمية فالإصلاح المالي والاقتصاد لا يتم بدون وجود إصلاح إداري، ويقصد بالإصلاح الإداري هو مجموعة من الحزم والتغيرات المستمرة والتى يجب أن تكون شاملة للأجهزة الحكومية فى كل المجالات الإدارية بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وضع عدة معايير ليكون الواقع الإداري قادر على التغير تدريجاَ فى ظل الأوضاع القانونية والاجتماعية والسياسية لرفع كفاءة النظم الإدارية. (محمد أحمد سيد احمد الحاج ,2006-33) .

إصلاح السياسات الحكومية

يشمل إصلاح السياسات الحكومية تعديلات وإصلاحات على عدة مستويات. حيث يمكن أن يشمل الإصلاح المالي من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة وترشيد الجهاز الحكومي وتنويع مصادر الإيرادات لزيادة كفاءته. ويمكن أن يتضمن تقليل مستوى الدخل الحكومي والتخطيط المركزي، والاعتماد على أدوات ووسائل غير مباشرة لتوجيه النشاط الاقتصادي، كذلك يشمل أيضًا تحرير أسعار الصرف وتحقيق التوازن النقدي لتحديد أسعار صرف العملة الوطنية، بالإضافة الي تصحيح هيكل الأسعار وجعلها تتحرك بفعل قوى السوق، وإزالة القيود والتدخلات الحكومية التي تقيد حركة الأسواق، وتقليل الدعم الحكومي.

ويمتد الإصلاح هنا أيضًا الي سياسات الاستثمار والتجارة، وتسهيل حركة عناصر الإنتاج بما في ذلك رأس المال، وتخفيف القيود على الاستيراد والتصدير، وتعزيز الاستثمار الخارجي. ويتركز الاهتمام على تنمية القطاعات التي تتمتع بميزة

تنافسية عالية وتولد قيمة مضافة، كما يتضمن أيضًا إعادة هيكلة الوظائف والأدوار الحكومية، والتحرك نحو تعزيز النشاط الاقتصادي وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وإدارة المرافق الأساسية، وضمان توزيع الدخل بشكل عادل، والاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية بما في ذلك التعليم والتدريب والصحة. وفي إطار الإصلاح للسياسات الحكومية تعمل الدولة على تطوير المشاريع العامة ومحاولة مشاركة القطاع الخاص في ملكية وإدارة هذه المشاريع من خلال تطوير أنظمة الإدارة.

وتختلف عناصر الإصلاح الاقتصادي المتضمنة في برامج الإصلاح المتبعة، فهناك دول تطبق الإصلاح الاقتصادي فى كافة المجالات وتستخدم كل عناصر الاصلاح، ودول أخرى تكتفى ببعض الإصلاحات فى بعض المجالات بسبب التغير الزماني والمكاني فى النظام السياسي والاقتصادي للدولة. (حمزة بن حافظ ,2011-36) ، ويلخص الجدول رقم (1) أهم جوانب برنامج الاصلاح الاقتصادي وعناصره الأساسية.

جدول رقم (1)

جوانب برنامج الاصلاح الاقتصادي وعناصره الأساسية

جوانب الاصلاح الاقتصادي	عناصر الاصلاح الاقتصادي
برامج التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization Program	الإصلاح السياسي Political Reform
برامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Program	الإصلاح الاجتماعي Social Dimension
برامج التصحيح الهيكلي Structural Rectifying Program	الإصلاح الثقافي Cultural Reform
	الإصلاح الإداري Administrative Reform
	إصلاح السياسات الحكومية Government policies Reform

* المصدر: من إعداد الباحثة

ولقد ظهر مصطلح الإصلاح الاقتصادي فى أوائل الثمانينيات بعد أزمة المكسيك بعد ما حدث عجز بالمديونية لجئت المكسيك إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى للوصول لبعض الإجراءات للتعامل مع العجز، عرفت تلك الإجراءات بالتثبيت والتكيف الهيكلي وفى عام 1982م، تتم هذه الإجراءات بالاتفاق مع البنك الدولى والنقد الدولى.

ومن هذا التاريخ ساد اتجاه عام فى كل الدول المتقدمة والنامية يرتكز على تفعيل دور السوق والتركيز على تقليل التشوهات التى تحدث بسبب تدخل الدولة. (جوده عبد الخالق، 1996)

ورغم تعدد مفاهيم الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، كما سبق الايضاح، إلا أن المعنى والهدف الأساسي واحد وهو إصلاح كلى لكل السياسات الاقتصادية وعلاج الاختلالات التى تحدث بين العرض الكلى والطلب الكلى والعجز الذي يحدث فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة وخفض معدلات التضخم والأجور ومستوى الإنتاجية وخفض معدلات البطالة وتغير الأليات التى يتم أتباعها فى الإصلاح للوصول إلى الهدف المرجو منه.

ولقد مرت مصر بمراحل عديده للإصلاح الاقتصادي، وتتضمن كل مرحلة تغير جذري فى جميع الاتجاهات الاقتصادية سواء فى السياسات الاقتصادية والقوانين الاقتصادية والسياسات النقدية والعمالة والسياسات الجمركية والضريبية والسياسات الخاصة بحماية الانتاج المحلى والقطاع العام، لتحقق زيادة فى الاحتياطي الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي بها. (محمد عفيفي حمودة، 1986).

وسوف يتم في المبحث التالي عرض لاهم ملامح برنامج الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ عام 2016، يلي ذلك تحليلاً للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تطبيقه.

*المبحث الثاني: برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر 2016

عانى الاقتصاد المصري قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2016 من الركود الاقتصادي بالإضافة لحدوث أزمة سيولة، بسبب بعض الأحداث السياسية مثل حادث الأقصر الإرهابي 1997 وحادث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فى الولايات المتحدة الامريكية، كذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، مما أدى لتراجع الاستثمارات وتراجع النمو بشكل عام، وبعد تعثر عمليات الاصلاح فى أواخر التسعينات ، بدأت عملية إصلاح جديدة من عام 2004 حتى 2008 ، تميزت بإصلاحات فى كل من الضرائب و الجمارك والتجارة بشكل عام وكان من أهم الإصلاحات فى تلك الفترة : (عثمان أحمد عثمان ، 1999: 64)

1. الإصلاحات الضريبية: تم وضع قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنه 2005 م، حيث يشمل علة مزايا وإعفاءات وتسهيلات للقضاء على القوانين المعقدة السابقة، وهذا يوفر حصيلة كبيرة للدولة، من أهمها الضرائب.
2. تعزيز الصادرات: العمل لزيادة اندماج الاقتصاد المصري فى العالم.
3. تحسين مناخ الاستثمار: حيث قامت الحكومة على القضاء على معوقات الاستثمار، والعمل الجاد لتوفير البنية التحتية من مواصلات وكهرباء، واتصالات، ومياه، وغيرها.

بصفة عامة يمكن القول ان قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي كانت مصر تطبق سياسات اقتصادية كلية غير متسقة، مما أدى بحلول عام 2016 إلى تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة. فقد أدت عجوزات الميزانية الكبيرة والسياسة النقدية التيسيرية وسعر الصرف الثابت إلى انخفاض بالغ في احتياطيات النقد الأجنبي وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها.

وقد انخفضت معدلات النمو وارتفعت مستويات البطالة، خاصة بين النساء والشباب. (صندوق النقد الدولي ، 2019)

بنود اتفاق برنامج الصندوق 2016

استدعت الحالة الاقتصادية لمصر إصلاحات كبيرة فى الهياكل الاقتصادية، وتم طلب دعم من الصندوق بمقتضى اتفاق ثلاث سنوات للاستفادة من تسهيل الصندوق المدد (EFF) ، وكان بهدف تنفيذ الحزم السياسية النقدية والمالية، لاحتواء التضخم وضبط الأوضاع المالية ودعم النمو وخلق فرص جديدة للنمو وزيادة الصادرات وتحسين الإدارة المالية (قرار رئيس جمهورية مصر العربية، 2018 : 11:12)

وتمثلت بنود الاتفاق فى الموارد التمويلية حيث تواجه مصر فجوة تمويلية تقدر بنحو 35 مليار دولار، لذلك طلبت مصر من الصندوق 8.59 مليار وحدة سحب خاصة أي حوالى 12 مليار دولار، من حصة عضويتها فى الصندوق على أن توزع بالتساوي على 3 سنوات من نوفمبر 2016 حتى نوفمبر 2019، وطبقاً للصندوق حصلت مصر على قيمة القرض موزعة على 6 دفعات، بعد إجراء الصندوق التقييمات لأداء البرنامج الإصلاحي على أن يتم صرف الدفعات كالاتي: (IMF, 2018)

1. الدفعة الأولى تكون 2.750 مليار دولار فى 11 نوفمبر 2016.
2. الدفعة الثانية تكون 1.25 مليار دولار فى مارس 2017، وهذا يكون بعد أول مراجعة من قبل الصندوق على ما تم تنفيذه حتى ديسمبر 2016.
3. الدفعة الثالثة تكون 2 مليار دولار فى 1 نوفمبر 2017، بعد ثاني مراجعة من الصندوق على ما تم تنفيذه حتى نهاية يونيو 2017.
4. الدفعة الرابعة 2 مليار دولار فى 15 مارس 2018، بعد المراجعة الثالثة على ما تم تنفيذه حتى ديسمبر 2017.
5. الدفعة الخامسة 2 مليار فى 11 نوفمبر 2018 بعد المراجعة.
6. الدفعة السادسة والأخيرة 2 مليار فى 15 مارس 2019 بعد المراجعة.

أهداف الاتفاق مع الصندوق 2016

تمثلت أهم أهداف تطبيق برنامج الاصلاح فى تلك الفترة فى زيادة معدلات النمو وخلق فرص للعمل جديدة حيث يقوم البرنامج على 4 ركائز:(IMF, 2018)

1. توحيد سوق الصرف الأجنبي فى ظل تعويم سعر الصرف، للقضاء على نقص العملة، وتشجيع الاستثمارات الجديدة.
2. تطبيق سياسات انكماشية نقدية، للسيطرة على التضخم، وتسهيل بناء الاحتياطات الأجنبية.
3. ضبط الأوضاع المالية العامة، لبقاء الدين فى حدود يمكن تحملها.
4. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، عن طريق إنفاق نسبة اضافية تبلغ 1% من إجمالي الناتج المحلى على دعم المواد الغذائية.

وكانت أهم أولويات البرنامج معالجة استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمة. فعلى سبيل المثال، أدى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن إلى استعادة التوازن في سوق الصرف الأجنبي، والقضاء على مشكلة نقص النقد الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة المصرية خطة طموحة ثلاثية الأعوام لكبح عجز الميزانية الذي بلغ أعلى المعدلات على مستوى المنطقة حيث تجاوز 10% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك قامت الحكومة بتضييق السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة. وقد كانت هذه الإجراءات بالغة الأهمية لتخفيض الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والحد من التضخم.(صندوق النقد الدولي ، 2019)

المبحث الثالث* تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي فى مصر

استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية تطبيقه في عام 2016 تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، منها تحسين أداء سوق الصرف الأجنبي وخفض عجز الموازنة والديون الحكومية وزيادة النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل، بالإضافة الى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات المالية للحكومة المصرية.

ويهدف هذا الجزء فى هذه الورقة البحثية الى تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذى تم انتهاجه منذ عام 2016، وذلك فى إطار سعى الدولة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفى ظل دعم من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتقديم تسهيلات ائتمانيه خلال فترة التطبيق للبرنامج، وفي ذلك تشير الدراسات السابقة إلى توفر خمسة طرق يمكن من خلالها قياس أثار تنفيذ تلك البرامج ومدى مساهمتها فى معالجة الاختلالات الاقتصادية وهو ما يتضح من خلال جدول رقم (2) .(أحمد الشاذلي وأخرون ,2022-21)

وبالنظر إلى الجدول رقم (2) فقد تم اختيار استخدام الطريقة الأولى من طرق تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي ، حيث تشير الطريقة الأولى (طريقة ما قبل وبعد أو منهجية القبلي والبعدي) إلى مقارنة بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى خلال كل من فترة التطبيق وفترة ما بعد التطبيق ثم مقارنة أهداف البرنامج مع ما تم تحقيقه بالفعل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الطريقة هى نفس المنهجية المتبعة فى إحدى الدراسات الصادرة عن صندوق النقد العربي لتقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي فى مجموعة من الدول العربية، شملت الأردن، وتونس والمغرب ومصر. (أحمد الشاذلي وآخرون ,2022)

جدول رقم (2)

طرق تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي

الطريقة	الوصف
1. طريقة ما قبل وبعد (منهجية القبلي والبعدي)	يتم مقارنة مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي خلال كل من فترة التطبيق وفترة ما بعد التطبيق مع فترة ما قبل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، ويتم مقارنة أهداف البرامج مع ما تم تحقيقه فعلياً، حيث تعتبر هذه الطريقة من المنهجيات سهلة التطبيق من خلال اختيار متغيرات الاقتصاد الكلي قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيق البرنامج.
2. طريقة مع وبدون البرنامج	يتم مقارنة أداء الاقتصاد الكلي للدول التي طبقت برامج التصحيح مع دول مشابهة لم تتطبق تلك البرامج، حيث يتم اختيار مجموعة من الدول الشبيهة التي تطبق البرنامج مع مجموعة من الدول الشبيهة التي لم تطبقا ومقارنة النتائج.
3. طريقة التقييم المُعمم	يتم مقارنة أداء الدول التي قامت بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي مع عدد من الدول التي لم تطبق، وتعديل فروق الشروط البدائية والتحكم في التأثيرات الخارجية.
4. طريقة المحاكاة	يتم مقارنة الأداء في حالة تطبيق النموذج مع الأداء في حالة تطبيق سياسات بديلة.
5. البرمجة المالية	يتم تطبيق نموذج (بولاك) لتحديد المستوى المستدام لميزان المدفوعات مع تحقيق استقرار الأسعار، إضافة إلى استخدام الحدود القصوى للقروض وسعر الفائدة كأدوات السياسة لتحقيق استقرار ميزان المدفوعات. ويعتبر نموذج (بولاك) حجر الزاوية لبرامج صندوق النقد الدولي في تصميم سياسات التثبيت، والذي يعتمد على تقليص حجم الإقراض المقدم للاقتصاد في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حيث يستند نموذج البرمجة المالية الذي يتم من خلاله تحديد الإطار العلمي لسياسة التثبيت واستقرار ميزان المدفوعات إلى معالجة موازنة الانفاق والدخل.

المصدر:- IMF (1998) -Support Programs Work .ASurvey of the Cross Country Empirical Evidence.)

ولتطبيق تلك المنهجية سوف يتم تحديد ثلاثة سنوات قبل تطبيق البرنامج المتفق عليه، ثم فترة البرنامج المتفق عليها، ثم فترة البرنامج التى تستمر عادة لثلاثة سنوات ثم ثلاثة سنوات أخرى ما بعد التطبيق.

وسوف يتم مقارنة مجموعة من المؤشرات المختارة وفقاً للبيانات المتاحة للتعبير عن أداء الاقتصاد الكلى خلال كل فترة وتشمل:

- العجز الكلى للموازنة العامة كنسبة للناتج المحلى الإجمالي.
- معدلات التضخم.
- معدلات البطالة.
- الميزان التجاري.
- الناتج المحلى الإجمالي.
- صافي الاحتياطات الدولية.
- الدين العام المحلى والخارجي.

وبتحليل اتجاه تلك المؤشرات فى الفترة يمكن الوقوف على الايجابيات والسلبيات الناتجة عن التطبيق فى تلك الفترة ثم تحليل الأثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيق تلك البرامج فى الفترة محل النقاش. وفيما يلي عرض لتطور كل من المؤشرات السابقة خلال فترة التحليل.

أولا: معدلات عجز الموازنة

يوضح الشكل رقم (1) تطور عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتضح من خلاله التزايد في معدلات العجز خلال فترة التحليل، ما عدا آخر عامين حيث انخفض العجز الي (-10) عام 2018-2019 ثم الي (-9.8) عام 2019-2020، ويمكن إرجاع الزيادة المستمرة فى عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فى تلك الفترة إلى العجز النقدي والكلى وهذا عجزاً ليس مؤقتاً ومتزايد دائماً، وبحساب معدل نمو العجز النقدي الكلى تم ملاحظة أنه فى المتوسط بلغ نحو 15.7% وهو أعلى بكثير من متوسط نمو الناتج الحقيقي بنحو 3.8%، وهو ما يشير الي تخطي النمو فى عجز الموازنة لنمو الناتج الحقيقي. (أحمد عاشور ,2022 – 23)

شكل رقم (1)

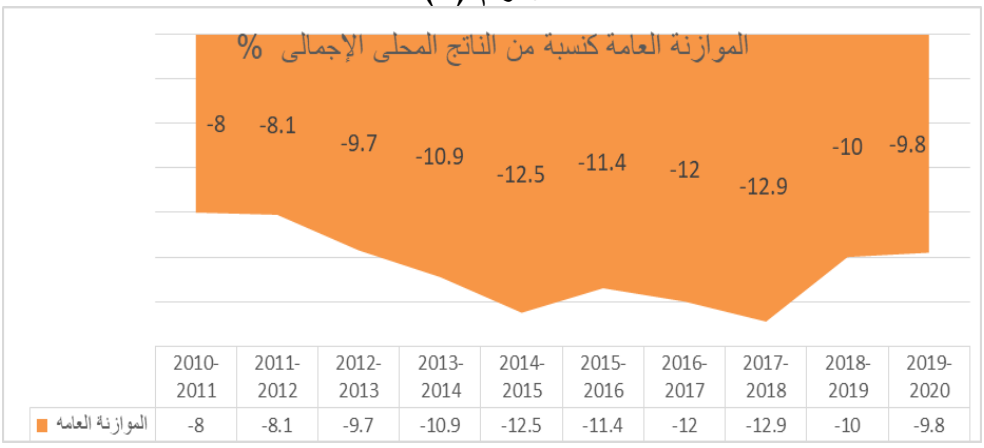

المصدر: من أعداد الباحث من خلال وزراه المالية المصري

ثانيا: معدلات التضخم

يمكن ايضاح التغيرات التى طرأت على مؤشر التضخم بعد تطبيق البرنامج بالنظر الى البيانات الواردة فى شكل رقم (2)

شكل رقم (2)

المصدر: من أعداد الباحث من خلال البيانات الصادرة عن البنك الدولى

وبالنظر الى الشكل رقم (2) يتضح تزايد مؤشر معدل التضخم قبل تطبيق برنامج الاصلاح، فسجل عام 2012 ارتفاعا شديدا في معدلات التضخم حيث وصلت إلي 19.4 % وهو ما كان انعكاسا لخلل الأوضاع الاقتصادية فى الاقتصاد المصري فى الفترة التالية من ثورة يناير 2011، حيث عانت مصر فى هذه الفترة تدهوراً فى جميع القطاعات سواء السياحة والصناعة والتجارة.

ورغم انخفاض معدلات التضخم فى السنوات التالية لتصل إلى 6.2 % عام 2016 إلا أنها عاودت الارتفاع بعد بدء إجراءات تنفيذ البرنامج الجديد 2016 وبمعدلات كبيرة ، فبلغت في عام 2017 أعلى نسبة فى هذه الفترة لتصل إلي 22.9 % ، وهو ما يمكن إرجاعه الي انتهاج سياسة التعويم لسعر صرف الجنية المصري فى نهاية عام 2016 ، غير أن معدلات التضخم عاودت الانخفاض مرة أخرى بسبب الإجراءات التى أتخذها البنك المركزي لتخفيض نسب التضخم حتى وصل إلى 6.2% فى عام 2020 ، وكان رفع سعر الفائدة فى أكتوبر 2016 ،ليستقر عند 18.75 لسعر الإيداع ، ولسعر الإقراض 19.75، من

أهم الإجراءات التى أتخذها البنك المركزي المصري. (أحمد الشاذلي وآخرون ,2022-21)

ثالثاً: الميزان التجاري

يمكن إيضاح التغيرات التى طرأت على مؤشر الميزان التجاري بعد تطبيق البرنامج مقارنة بالفترة السابقة للتطبيق بالنظر الى البيانات الواردة فى شكل رقم (3) حيث نلاحظ انخفاض العجز من 47.675 مليون دولار فى العام المالي 2016، الي40.189 مليون دولار فى العام المالي 2020 .

شكل رقم (3)

الميزان التجاري في مصر خلال فترة (2011-2020) بالمليون دولار

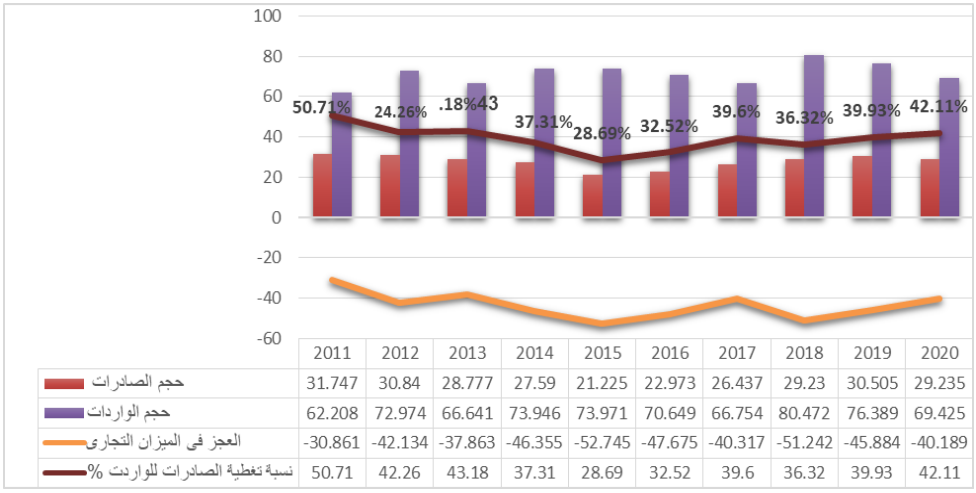

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم الصادرات	31.747	30.84	28.777	27.59	21.225	22.973	26.437	29.23	30.505	29.235
حجم الواردات	62.208	72.974	66.641	73.946	73.971	70.649	66.754	80.472	76.389	69.425
العجز فى الميزان التجارى	-30.861	-42.134	-37.863	-46.355	-52.745	-47.675	-40.317	-51.242	-45.884	-40.189
نسبة تغطية الصادرات للواردت %	50.71	42.26	43.18	37.31	28.69	32.52	39.6	36.32	39.93	42.11

المصدر: من أعداد الباحث من خلال البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة و الاحصاء

وبالنظر الى الشكل السابق يتضح تراجع عجز الميزان التجاري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة زيادة حجم الصادرات لتبلغ 26.4 مليون دولار عام 2017 مقارنة ب 22.97 مليون دولار عام 2016 ، مقابل انخفاض حجم الواردات من 70.649 مليون دولار عام 2016 الي 66.754 مليون دولار عام 2017 ، وهو ما يمكن إرجاعه الى سياسة الدولة فى تحجيم الواردات والجهود التى

تمت لزيادة حجم الصادرات كأحد متطلبات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الأساسية.

ولتحقيق هدف زيادة حجم الصادرات اتبعت الدولة خطة استراتيجية تهدف مضاعفة الصادرات المصرية، حيث قامت هيئة تنمية الصادرات المصرية التابعة لوزارة التجارة والصناعة بإدراج خطة عمل وإستراتيجية معلنة علي موقعها الرسمي تهدف بشكل أساسي إلي مضاعفة الصادرات المصرية خلال الخمسة سنوات التالية بمعدل 10% سنويا، بدءا من عام 2017. (هيئة تنمية الصادرات ، 2017)

وعلي الرغم من استمرار الزيادة في العجز في السنوات التالية لتطبيق البرنامج نتيجة لتزايد حجم الواردات الي 80.472 مليون دولار عام 2018، الا ان حجم الواردات انخفض في الأعوام التالية الي 76.3 عام 2019 ثم الي 69.4 عام 2020 كنتيجة للإجراءات التي تم اتخاذها من قبل صناع السياسة في الدولة ومنها اتجاه الدولة لوضع معايير لضبط عملية الاستيراد العشوائي ودخول بضائع بمواصفات محددة للأسواق.

كذلك قامت الدولة بتطوير المنظومة الجمركية وضبط دخول واستيراد بضائع بمواصفات محددة وتيسير الاجراءات الجمركية من خلال تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات لتفعيل الفحص قبل الشحن (ACI)، بالإضافة الي الاتجاه العام لاستبدال المنتجات المستوردة بالإنتاج الوطني ودعم الصناعة المحلية وتطوير مركز تحديث الصناعة. (https://mediadr.sis.gov.eg/)

رابعاً: معدلات البطالة

يمكن إيضاح التغيرات التى طرأت على مؤشر البطالة بعد تطبيق البرنامج مقارنة بالفترة السابقة بالنظر الى البيانات الواردة فى شكل رقم (4)

وبالنظر الى الشكل رقم (4) يتضح زيادة معدلات البطالة بعد ثورة يناير 2011 حيث سجلت 12 مليون متعطل، وسجلت أعلى نسبة فى عام 2013 ووصلت إلى 13.2 مليون متعطل، إلا أنها ظلت فى انكماش إلى أن سجلت فى 2020 7.9 مليون متعطل، بما يشير إلي انخفاض معدلات البطالة بعد تطبيق برنامج الإصلاح، وهو ما قد يعكس زيادة معدلات التشغيل والتوظف نتيجة لزيادة التوجه لرفع معدلات الاستثمار في تلك الفترة.

شكل رقم (4)

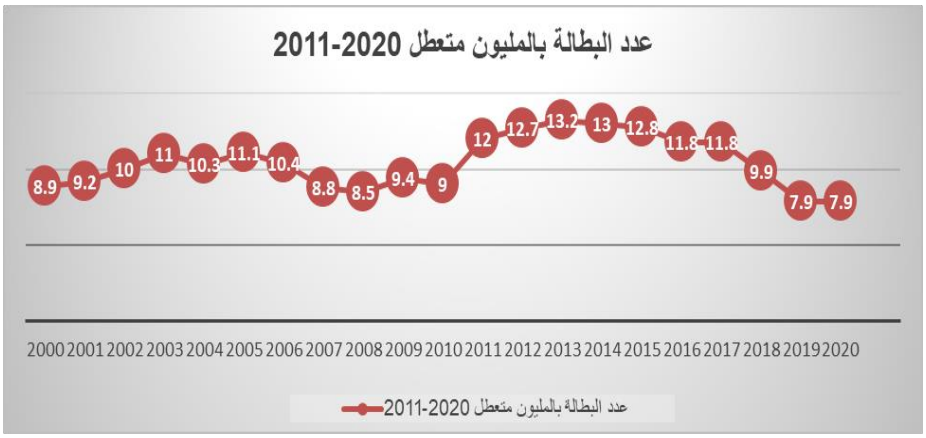

المصدر : من أعداد الباحث من خلال الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء

خامساً: الناتج المحلى الإجمالي

يمكن إيضاح التغيرات التى طرأت على الناتج المحلى الإجمالي بعد تطبيق البرنامج مقارنة بالفترة السابقة بالنظر الى البيانات الواردة فى شكل رقم (5)، والتي تعكس معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بأسعار السوق.

شكل رقم (5)

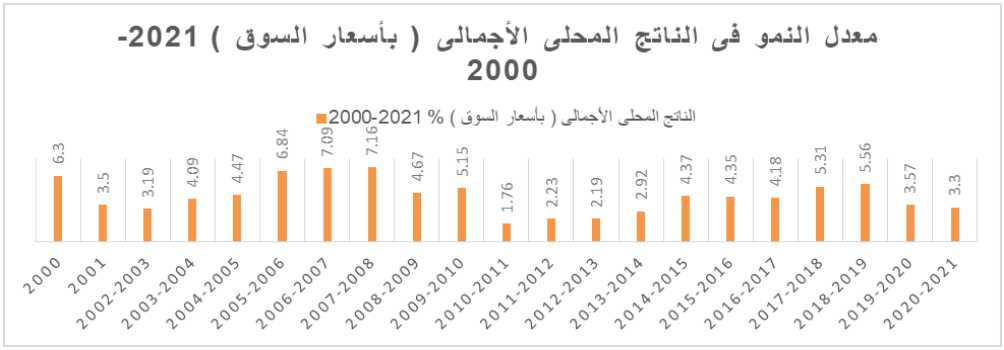

المصدر: من أعداد الباحث من خلال البيانات الصادرة عن البنك الدولى من سنه 2000 إلى 2001 م ، وبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن الفترة من 2002 إلى 2021 م .

وبالنظر الى الشكل رقم (5) والذي يوضح معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق من سنة 2000 إلى 2021، يتضح انه سجل اقل معدل فى عام 2011 ومن بعد ثورة يناير بمعدل 1.76 %، ثم ارتفع فى عامي 2015 -2016 وسجل 4.35 %، وأستمر الارتفاع حتى بلغ 5.56%عام 2018-2019، إلا أنه مع بداية ظهور جائحة كورورنا تناقص معدل النمو في الناتج ليصل الي 3.3 % عام 2020 مقابل 5.56 % عام 2019 وهو ما يعكس ما كان لها من تأثير سلبى على الاقتصاد العالمي ككل، كذلك يمكن ارجاع الانخفاض في معدلات النمو في الفترة التالية للتنفيذ الي الاختلاف الذي يحدث في البيئة الاقتصادية بوجه عام بسبب التغيرات التي تحدث علي المستوي الاقتصادي الكلي نتيجة صدمة التحول الاقتصادي، وبالأخص في مرحلة التثبيت وما يرافقها من حزم وسياسات تؤدي لتغيير استجابة الاقتصاد النامي، والذي يمكن ان يتسم بعدم مرونته واستجابته الكافية، وهو ما اشارت اليه احدي الدراسات فيما يتعلق بالتطبيق علي اثر برامج الإصلاح الاقتصادي علي الدول النامية. (سالم توفيق، داوود سليمان سلطان، 2009، ص: 44).

سادساً: صافي الاحتياطي النقدي

يمكن إيضاح التغيرات التى طرأت على مؤشر الاحتياطي النقدي، معبراً عنه بصافي الاحتياطي النقدي بالمليار دولار، بعد تطبيق البرنامج مقارنة بالفترة السابقة بالنظر الى البيانات الواردة فى شكل رقم (6)

شكل رقم (6)

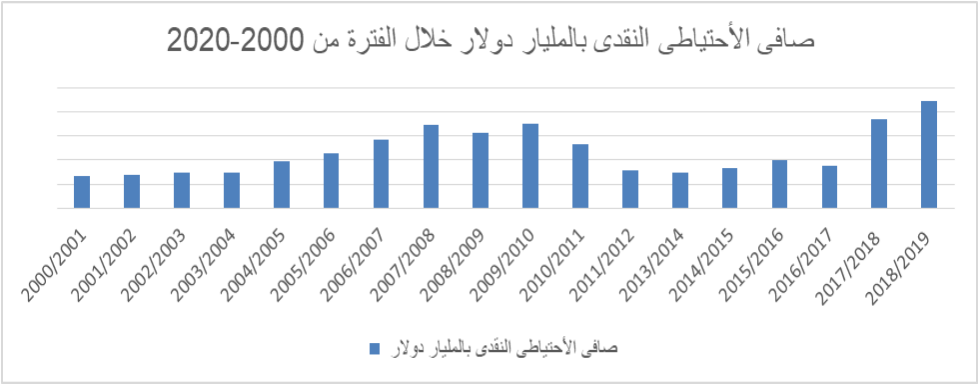

المصدر : من أعداد الباحث من خلال البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري " أعداد مختلفة "

وبالنظر الى الشكل رقم(6) يتضح ارتفاع صافى الاحتياطي بشكل كبير بعد تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي لعام 2016، حيث سجل أعلى مستويات له منذ 7 سنوات حيث وصل إلى 37 مليار دولار فى نهاية عام 2017 بما يغطي 5.7 شهور من الواردات السلعية، حيث جاء في بيان للمركزي المصري، أن صافي الاحتياطيات الدولية في نهاية شهر يوليو2017 بلغ 36.036 مليار دولار بزيادة قدرها نحو 4.7 مليار دولار مقارنة مع ما وصله في نهاية شهر يونيو2017، ليتجاوز للمرة الأولى احتياطيات مصر قبل 2011 والتي بلغت حينها نحو 36.005 مليار دولار فى ديسمبر من ذلك العام. كما أشار البيان الي ان البنوك المصرية حققت أعلى معدل تدفقات دولاريه في تاريخها خلال شهر يوليو 2017، بقيمة 7.8 مليار دولار، ما يعكس الثقة المتزايدة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه مصر والإصلاحات التي نفذها المركزي المصري. https://www.cbe.org.eg/

كذلك يمكن ارجاع الزيادة بقيمة 7.8 مليار دولار الي تحويلات المصريين من الخارج، بالإضافة لحصيلة الصادرات المصرية، ودخول الشريحة الثانية من قرض صندوق النقد واستثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية المصرية، نتيجة زيادة ثقة المستثمرين فى السوق المصري وتحجيم استخدام العملات الأجنبية لاقتصارها على تلبيه الاستيراد.

سابعاً: هيكل الدين المحلى والخارجي

يمكن إيضاح التغيرات التى طرأت على مؤشر هيكل الدين بعد تطبيق البرنامج مقارنة بالفترة السابقة بالنظر الى البيانات الواردة فى شكل رقم (7) حيث يتضح ارتفاع هيكل الدين المحلى إلى 3158.69 مليار جنية مصري فى مارس عام 2017 ، مقارنة بـ 2480.28 مليار جنية فى يونيو عام 2016.

غير ان نسبة ما يمثله الدين العام المحلي من الناتج المحلي الإجمالي اتجهت للانخفاض في الأعوام التالية لتطبيق البرنامج من 91.6% عام 2016 الي 91% عام 2017 إلي 86.4% عام 2018 ، وهو ما يمكن ارجاعه الي أن إجراءات الحكومة المتبعة لخفض الدعم ساهمت بشكل كبير في خفض معدلات الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019/2018 مقارنة بعام 2016/ 2017. حيث هدفت السلطات في اطار بدء التطبيق للبرنامج الي

معالجة دعم الوقود من خلال خفض معدلاته، حيث كان يستنزف مبالغ طائلة من الميزانية، ففى ظل دعم الوقود شجع ذلك على فرط الاستهلاك فيه، وهو ما عاد بالنفع على ميسوري الحال أكثر بكثير من الفقراء لأن أصحاب الدخول المرتفعة أكثر استهلاكا للوقود. وقد أدى الإلغاء التدريجي لدعم الوقود إلى إفساح مجال أكبر فى الميزانية للإنفاق الاجتماعى الموجه بدقة أكبر للمستحقين، وزيادة الاستثمارات فى مجالات الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية العامة. (صندوق النقد الدولي، يوليو 2019).

وفى يونيو عام 2020 بلغ حجم الدين العام المحلي 4742.1 مليار جنية مقابل 4282.1 مليار جنية في يونيو 2019 مسجلاً زيادة قدرها 460 مليار جنية بمعدل 10.7 % فى يونيو 2020 ،حيث ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي إلى 81.5 % فى يونيو 2020 مقابل 80.5 % فى يونيو 2019 . ويمكن إرجاع تلك الزيادة الاخيرة في نسبة ما يمثله حجم الدين العام المحلي الي الناتج المحلي الإجمالي الي النمو في حجم النفقات العامة في ظل اتجاه الدولة للتوسع في مشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية العملاقة، وقصور النمو في حجم الإيرادات الضريبية عن تغطية الزيادة في النفقات، بالإضافة الي تداعيات ازمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد. (عيد رشاد عبد القادر (2023)، ص: 623)

وفيما يتعلق بالدين الخارجي، استمر الدين الخارجي بالزيادة بشكل مضطرد، حيث إرتفع الدين الخارجي الي 79 مليار دولار فى يونيو 2017 بما يمثل 33.6% من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة ب 55.8 مليار دولار، وبما يمثل 18.3% من الناتج المحلى الإجمالي فى يونيو 2016 ، ثم استمرت الزيادة حتي بلغ فى يونيو 2020 123.5 مليار دولار أمريكي بزيادة 14.8 مليار دولار بمعدل 13.6% مقارنة بيونيو 2019 . وهو ما يشير الي انه علي الرغم من انخفاض معدلات الدين المحلي في بداية التطبيق الا ان الزيادة المستمرة في معدلات الدين الخارجي أدت الي ارتفاع معدلات خدمة الدين بالتبعية. (عيد رشاد عبد القادر (2023)، ص: 625)

شكل رقم (7)

تطور إجمالي حجم الدين المحلى والدين الخارجى

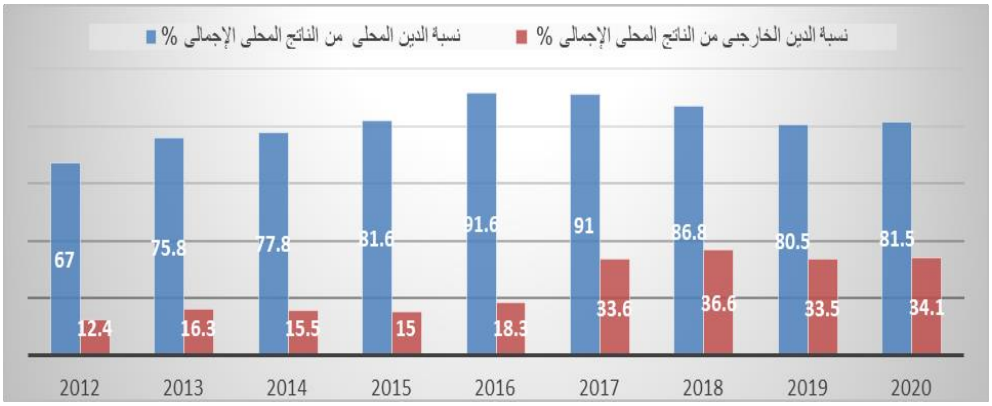

المصدر: من أعداد الباحث من خلال البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري

ويوضح الشكل رقم (8) هيكل الدين الخارجى فى نهاية 2020، والذي يوضح ارتفاع نسبة القروض من المؤسسات الدولية والتى وصلت إلى 35% من حجم الدين الخارجي، والتى تعكس لجوء الدولة للإقراض من تلك المؤسسات لتغطية الارتفاع فى حجم النفقات الحكومية خاصة على مشروعات البنية التحتية، حيث إن الاستثمار في البنية التحتية من الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار على نطاق واسع في مشروعات البنية التحتية يسهم في تحفيز الطلب فى السوق للقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يشجع على الاستثمار فيها. وهو ما يمكن أيضا ان يفسر انخفاض معدلات البطالة في السنوات الأخيرة نتيجة توظيف أعدادًا كبيرة من عمالة فى مشروعات البنية التحتية الحكومية، وهو ما ساهم فى إدرار الدخل عليهم، الأمر الذي ساعد على خلق معدلات طلب في السوق وعزز الإنتاج والاستثمار في العديد من القطاعات، وفي دفع عجلة التنمية.

شكل رقم (8)

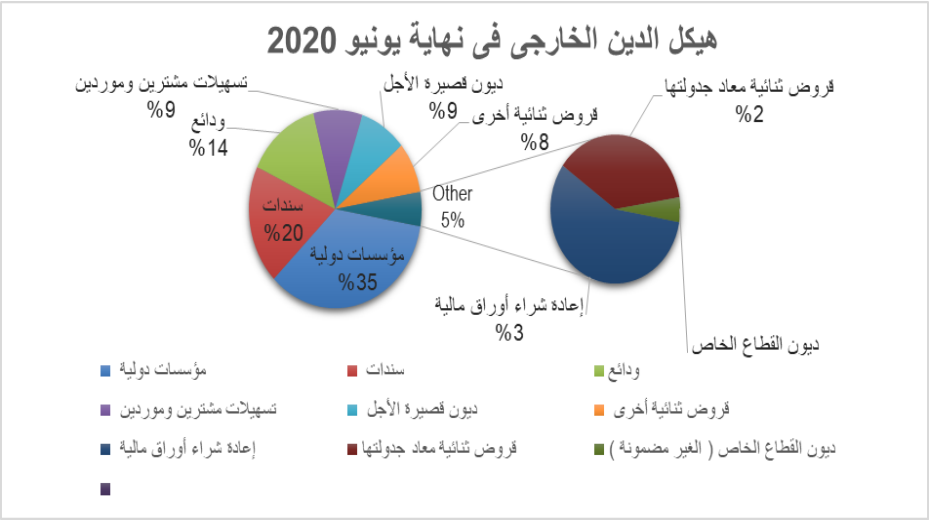

المصدر: من إعداد الباحث من خلال البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري

وفى إطار التحليل السابق للمؤشرات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من (2016-2020) والتى تعكس فترة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي فإنه يمكن تلخيص تطور المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال الفترة والتحليل الوصفى للمتغيرات فى إطار جدول رقم (3) وجدول رقم (4)

جدول رقم (3):تطور المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال فترة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي2016-2021

المؤشرات	3سنوات قبل البرنامج			خلال البرنامج			3 سنوات بعد البرنامج		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج %	12.2	11.5	12.3	10.9	9.9	8.2	7.2	7.8	7.4
التضخم %	8.2	11.4	12.9	12.7	13.8	20.9	8.6	8.3	7.3
الميزان التجاري بالمليون دولار	3406	3906	3868	3727	3727	3531	3242	2723	2901
البطالة %	13.3	12.7	12.5	11.9	10	9.3	8.6	8.3	7.3
الناتج المحلى الإجمالي%	2.2	2.9	4.4	4.3	4.2	5.3	5.5	3.5	3.3
الدين المحلى بالمليار جنية	1527	1816	2116	2620	3161	3697	4282	4742	5500
الدين الخارجى بالمليار دولار	34.2	46.1	48.1	55.8	79	92.6	112.7	129.2	137.9
صافي الاحتياطي بالمليار دولار	14.9	16.7	20.1	17.5	31.3	44.3	40.4	37.12	35.12

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى

جدول رقم (4)

التحليل الوصفي لقيم المتغيرات الاقتصادية وفقاً لمنهجية قبل وبعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي خلال الفترة من (2016-2020)

المؤشرات	المتغير	قيمة المؤشر عن متوسط الفترة	أكبر قيمة للمتغير خلال الفترة	أصغر قيمة للمتغير خلال الفترة	الانحراف المعياري للمتغير خلال الفترة
عجز الموازنة العامة - %	1-الفترة قبل البرنامج	11.5	12.3	12.2	.43
	2- الفترة خلال البرنامج	9.9	10.9	8.2	1.36
	3-الفترة ما بعد البرنامج	7.8	7.8	7.2	.34
التضخم %	1-الفترة قبل البرنامج	11.4	12.9	8.2	2.4
	2- الفترة خلال البرنامج	13.8	20.9	12.7	4.4
	3-الفترة ما بعد البرنامج	8.3	8.6	7.3	.68
البطالة %	1-الفترة قبل البرنامج	12.7	12.7	13.3	.34
	2 - الفترة خلال البرنامج	10	11.9	9.3	1.34
	3-الفترة ما بعد البرنامج	8.3	8.6	7.3	.68
الناتج المحلى الإجمالي %	1-الفترة قبل البرنامج	2.9	4.4	2.2	1.12
	2 - الفترة خلال البرنامج	4.2	5.3	4.3	.6
	3-الفترة ما بعد البرنامج	3.5	5.5	3.3	1.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة فى جدول (3)

فى إطار تحليل البيانات الواردة فى جدول رقم (3) وجدول (4) يتضح الاتي:

اولاً: الآثار الاقتصادية لتطبيق برنامج الإصلاح الحالي:

- تراجعت نسبة عجز الموازنة فى سنوات تنفيذ البرنامج حيث انخفض متوسط نسبة العجز في سنوات التنفيذ ليصبح 9.9% مقابل متوسط 11.5%في الفترة قبل تنفيذ البرنامج، واستمر الانخفاض ليصل الي 7.8 % في السنوات التالية للتنفيذ، وهو ما يمكن ارجاعه الي إجراءات الضبط المالي التي قامت الدولة بتنفيذها بعد اتباع البرنامج.
- بلغت نسبة التضخم أعلى نسبة خلال سنوات التنفيذ ليصل المعدل الي 20.9 % عام 2018 وبمتوسط بلغ 13.8% عن الفترة خلال التنفيذ للبرنامج، الا انه عاود الانخفاض خلال الفترة التالية للتنفيذ ليصل الي 7.3% عام 2021، وبمتوسط بلغ 8.3% عن اجمالي الفترة التالية للتنفيذ، وهو ما قد يعكس تعزيز قدرة البنك المركزي على إدارة نظام مرن لسعر الصرف، والتحول التدريجي إلى نظام يستهدف معدلات تضخم منخفضة للحفاظ على الدخول الحقيقية للمواطنين وعلى تنافسية الاقتصاد المصري.
- فيما يتعلق بمعدلات التوظف والبطالة، أوضحت نتائج الدراسة الحالية انخفاض معدلات البطالة مع بدء التطبيق حيث بلغت 11.9% عند بدء التنفيذ بمتوسط حوالي 10% عن الفترة مقارنة ب معدل 13.3% عام 2013 وبمتوسط 12.7% عن اجمالي الفترة قبل التطبيق، غير ان نسبة البطالة كانت لا تزال مرتفعة، وهو ما يمكن ارجاعه الي ان إعادة هيكلة القطاع العام والخصخصة كنتيجة لتطبيق برامج الإصلاح في السنوات الاولي كان لها الدور الأكبر فى ارتفاع معدلات البطالة، بما انعكس علي إيقاف التعيين فى القطاع العام أو تسريح جزء من العمالة وإيقاف الدعم المقدم لعدد من مؤسسات القطاع العام في الفترة الاولي لتنفيذ البرنامج، ومن ناحية أخرى اثرت سياسة رفع أسعار الفائدة على قدرة القطاع العام على التشغيل وعلى قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تقلل من حدة البطالة، إلا ان معدلات البطالة تراجعت بشكل ملحوظ بعد سنوات تنفيذ البرنامج ، فانخفضت بمتوسط 8.3% عن متوسط الفترة من 2019-2021 إلي ان سجلت 7.3 % فى عام 2021 ، وهو ما يمكن ارجاعه

لتزايد حجم الاستثمارات المنفذة خلال الفترة. وتجدر الإشارة هنا الي ضرورة دعم الإجراءات التى تزيد من الاستثمار فى رأس المال البشرى لتعزيز الإنتاج من خلال الاستثمار فى التعليم والتدريب ومن ثم تحسين معدلات التوظف.

- ارتفع معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي خلال سنوات تنفيذ البرنامج من 4.3 % عام 2016 لتصل الي 5.3% عام 2018 ثم اعلى نسبة لها فى عام 2019 حيث وصلت الي 5.5 % بمتوسط 4.2% خلال فترة التنفيذ مقارنة بمتوسط 2.9% في الفترة قبل التنفيذ، غير ان هذا المعدل تراجع فيما بعد فى عام 2020 لتصل الي 3.3 % تأثرا بأزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.
- تزايد فى حجم الدين بشكل عام فأصبح الدين خارجي بعد تنفيذ البرنامج 129.2 مليار دولار والدين الداخلي 4742 مليار جنية.
- تراجع الاحتياطي النقدي فى سنوات تنفيذ البرنامج وظل فى تراجع ووصل فى عام 2020 35.12 مليار دولار بعد ما كان فى عام 2019 44.3 مليار دولار.

وتجدر الإشارة الي انه على الرغم من نجاح عديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، فإن هناك تحديات مهمة ينبغي التعامل معها . وتتمثل تلك التحديات في إيجاد وسائل مبتكرة لتمويل التنمية في مصر وذلك في ظل محدودية الموارد المحلية والتدني النسبي لمعدلات الادخار، والتراجع المؤقت للاستثمارات الأجنبية خصوصا المباشرة منها في ظل جائحة كورونا. بالإضافة إلى ضرورة زيادة معدلات نمو الصناعة والاستثمار الحكومي والخاص في مجالات التصنيع المختلفة نظرا لأهمية التصنيع في التنمية والتشغيل. بالإضافة إلى ذلك تمثل القيود غير الجمركية وقيود التصدير مثل المتطلبات الفنية وحظر الاستيراد تحديا أمام تطور أداء التجارة الخارجية المصرية. هذا بالإضافة للحاجة إلى دعم قواعد البيانات الاقتصادية لتعزيز القدرة على التنبؤ بالآثار المتوقعة لبدائل السياسات الاقتصادية المختلفة. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021، ص: 19)

ثانياً: الآثار الاجتماعية لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الحالي:

ارتفعت معدلات الفقر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تسببت الإجراءات المالية المرتبطة بتعويم الجنيه فى تأكل الدخول الحقيقة، وانعكست على ارتفاع تكاليف المعيشة وذلك في ظل اعتماد الاقتصاد المتزايد على السلع المستوردة، فارتفعت أعداد الفقراء وسقط حوالي 1.3 مليون فرد تحت خط الفقر خلال عامي 2016 – 2017 بعد فقد الجنية المصري لنصف قيمته الشرائية جراء إجراءات التعويم والتي تمت في 2016.

ومما ساعد علي تدهور مستويات المعيشة للأسر متوسطة الدخل وصول معدل التضخم لأعلى نسبة له خلال سنوات التنفيذ ليصل إلي 20.9 % ، حيث زادت الأسعار للمستهلكين بمعدل 54.9% فى فترة بين أكتوبر 2016 إلى أكتوبر 2018، وكانت الزيادة الأكبر فى أسعار السلع الغذائية، والتي زادت فى تلك الفترة بنسبة 67.9% حيث زادت أسعار السلع الأساسية ومنها أسعار الدواء والطاقة بشكل ملحوظ، فزاد سعر السولار علي سبيل المثال بنسبة 400%، غير أن هذا المعدل عاود الانخفاض في السنوات التالية للتنفيذ بما يعكس محاولات صناع السياسة لضبط الأسعار من خلال ضبط الاستيراد والرقابة علي الأسعار. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, 2017)

ورغم اتخاذ الحكومة لبعض الإجراءات لحماية الطبقة الفقيرة ومنها برنامج تكافل وكرامة، حيث تم تخصيص 7.5 مليار جنية ليستفيد منه 1.7 حوالي مليون أسرة فى نهاية يونيو 2017، ليصبح نصيب كل أسرة شهرياً ما بين 620 –1000 جنية طبقاً لحجم الأسرة، إلا أن هذه النسبة تظل ضئيلة بالمقارنة بتغطية برامج الدعم الأسرى لبعض الدول الأخرى، وهو ما يؤكد التاثير السلبي لبرامج الإصلاح علي زيادة معدلات الفقر، ويمكن التعامل مع تلك المشكلة من خلال المدفوعات التحويلية وأهمها إصلاح منظومة الدعم والتركيز علي الفئات غير القادرة على العمل والفئات المعرضة دائماً للخطر، بالإضافة الي ضرورة دعم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية للدولة من خلال تقديم المساعدات المادية والعينية للفقراء والمعدومين وتقديم قروض صغيرة ومتناهية الصغر لخلق فرص عمل وخلق نشاط إنتاجي جديد.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

اوضحت نتائج الورقة البحثية الاثار الإيجابية الناجمة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المتبع فى تحقيق تحسينات فى الأداء الاقتصادي والمالى للدولة، وتعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، غير ان الاثار الاجتماعية السلبية على مستويات المعيشة والفقر اكدت على ضرورة توجه صناع السياسات الاقتصادية في الدولة للتركيز علي تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يشير الي ان برنامج الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ عام 2016 لم يرتبط بتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم لم تثبت فعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه، وعلي الرغم من محاولات الحكومة لتنفيذ إصلاحات شاملة ومتكاملة تستهدف تحسين بنية الاقتصاد وزيادة الإنتاجية والتنافسية، الا انها لم تتمكن من تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

ويمكن ارجاع عدم التوازن في تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الى وجود العديد من المعوقات والتحديات التى واجهت تنفيذ تلك البرامج مثل: (حسين اباظة ،2022، ص: 1-6)

1. عدم الاستقرار السياسي: عدم الاستقرار السياسي والتغييرات الحكومية المتكررة جعلت من الصعب تنفيذ سياسات وبرامج إصلاح متسقة.
2. الموارد المحدودة: الموارد المالية والبشرية المحدودة قيدت قدرة الحكومة على تنفيذ برامج الشبكة الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
3. الفساد: الفساد والتربح السريع قد أضعفا فعالية برامج الإصلاح الاقتصادي وعرقلوا التوزيع العادل للفوائد.
4. البنية التحتية غير المناسبة: البنية التحتية غير المناسبة، بما فى ذلك النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي، قد عرقلت النمو الاقتصادي والتنمية.
5. المقاومة للتغيير: المقاومة للتغيير من المصالح المستحوذة والتى أعاقت تنفيذ الإصلاحات وتعزيز صنع السياسات الشامل.
6. العوامل الخارجية: أيضًا، أثرت العوامل الخارجية، مثل الظروف الاقتصادية العالمية على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

7. التنمية غير المتوازنة على المستوى الإقليمي: أدت التنمية غير المتوازنة على المستوى الإقليمى إلى تفاوت فى الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات العامة، ولا سيما في المناطق الريفية.
8. المشاركة المحدودة للقطاع الخاص: المشاركة المحدودة للقطاع الخاص في عملية التنمية أعاقت تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ويتطلب معالجة هذه التحديات جهوداً مشتركة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويمكن ادراج بعض الاستراتيجيات والحلول المقترحة للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والتي يمكن اتباعها لضمان توزيع فوائد الإصلاح الاقتصادي بشكل أكثر عدالة عبر البلاد في الاستراتيجيات التالية: (Ikram, kh 2021) ، (عبير محمد،2022،ص ص: 41-76)

1. الاستثمار في البنية التحتية: يمكن للحكومة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق والجسور ووسائل النقل العام، في المناطق الأقل تطوراً لتحسين الوصول والاتصال بالأسواق. وهذا سيخلق فرص اقتصادية جديدة ويحفز النمو الاقتصادي المحلي.
2. تنمية رأس المال البشري: يمكن للحكومة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري عن طريق توفير فرص التعليم والتدريب للأفراد في المناطق الأقل تطوراً. وهذا سيساعد على خلق قوى عاملة مهرة وزيادة فرص العمل في هذه المناطق.
3. تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية: يمكن للحكومة تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية عن طريق توفير حوافز للشركات للاستثمار في المناطق الأقل تطوراً. ويمكن أن تشمل هذه الحوافز الإعفاءات الضريبية والمنح والدعم المالي.
4. ضمان الوصول إلى التمويل: يمكن للحكومة ضمان أن الأفراد والشركات فى المناطق الأقل تطوراً لديهم القدرة على الوصول إلى التمويل وهذا سيساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز روح المبادرة.
5. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للحكومة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأقل تطوراً عن طريق توفير الدعم الفني والتدريب

والتمويل. وهذا سيساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص عمل جديدة.

6. تحسين الحوكمة والمساءلة: يمكن للحكومة تحسين الحوكمة والمساءلة في المناطق الأقل تطوراً عن طريق تنفيذ إجراءات مكافحة الفساد، وتحسين الشفافية، وتعزيز المؤسسات المحلية. وهذا سيساعد على ضمان استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية وتوزيع فوائد برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أكثر عدالة.
7. تشجيع الشراكات العامة والخاصة: يمكن للحكومة تشجيع الشراكات العامة والخاصة لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الأقل تطوراً. ويمكن أن تشمل هذه الشراكات شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية وتعزيز السياحة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. (محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم ,2018، ص:65)
8. تنفيذ برامج مستهدفة لحماية الشبكة الاجتماعية: يمكن للحكومة تنفيذ برامج مستهدفة لحماية الشبكة الاجتماعية لدعم الفئات الضعيفة في المناطق الأقل تطوراً. ويمكن أن تشمل هذه البرامج برامج لتوفير الرعاية الصحية والتعليم والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء.
9. تنويع النشاط الاقتصادي: التنويع في النشاط الاقتصادي لتقليل الاعتماد على نطاق ضيق من القطاعات وتعزيز المرونة الاقتصادية الأكبر. يمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستثمار فى صناعات جديدة، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، وتعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية مع دول أخرى.
10. تعزيز الحوار الاجتماعي: تعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومة وأرباب العمل والعمال ومنظمات المجتمع المدنى لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. يمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء آليات للاستشارات والمفاوضات المنتظمة بين هؤلاء الأطراف لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
11. تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمعالجة العوامل الخارجية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

12. بناء القدرات الفاعلة داخل الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى لتحسين تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الإصلاح الاقتصادي.

مما سبق يتضح أن مصر قد حققت نجاحا ملحوظا فيما يتعلق بتحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية، ولكن بالرغم من الآثار الايجابية التى أحدثتها برامج الإصلاح الاقتصادي، الا انه لا يمكن تجاهل التكلفة المادية لهذه البرامج والتي ينجم عنها اثار انكماشية تنعكس على تخفيض في الدخول الحقيقية ومستويات الاستهلاك.

كما إن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تستلزم وقتا حتى تبدأ نتائجها في الظهور، ومن ثم في هذه المرحلة فان علي الدولة ان تواجه الآثار السلبية الأولية للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى حتى تستطيع فى الأمد المتوسط إن تجني ثمارها الايجابية، خاصة زيادة فرص التشغيل والتوظف من خلال تعبئة الادخار المحلي وجذب الاستثمارات الاجنبية. وتجدر الاشارة الي ضرورة وضع نهج شامل لمعالجة التحديات التى تواجه تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، لذا يجب تنفيذ استراتيجيات شاملة تعتمد في نجاحها على الإرادة السياسية والالتزام من جميع الأطراف المعنية. وأخيراً، ستكون هناك حاجة لوجود مراقبة وتقييم مستمر لفعالية هذه الاستراتيجيات لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتوزيع فوائد برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أكثر عدالة فى الدولة .

مراجع البحث:

المراجع العربية :

- أحمد الشاذلى وأخرون ، (2022) "تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلى فى بعض الدول العربية (الأدرن – تونس – المغرب – مصر) " **صندوق النقد العربى** ، http://www.amf.org.ae
- احمد عاشور، (2022)" محددات عجز الموازنة فى مصر " **المجلة الدولية للسياسات العامة فى مصر** .
- الدليمي، فواز جار الله نايف واللهيبي، حلا صالح.(2016) " النموذج النقدي للإصلاح الاقتصادي (نموذج بولاك) : دراسة تطبيقية للمدة .(2010-1990) **مجلة جامعة دهوك ،مج. 19، ع. 1 العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، ص ص. 385-398.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-791399
- جوده عبد الخالق، (1996)" **الإصلاح الاقتصادي الفريضه الغائبة**" مؤسسة شومان الأردن.
- حسين محمد اباظة،(مايو 2022) ،" المجتمع المدني والتنمية المستدامة" **مجلة آفاق اجتماعية** ، العدد 3، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7
- سالم توفيق النجفي، داوود سليمان سلطان، (2009) ،" متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية)، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 47، صيف 2009، ص ص: 34-52.
- صندوق النقد الدولي (يوليو2019) " مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي"، **بيان صحفي**،
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity
- عبير محمد علي عبد الخالق، (2022)، " تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**،

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_211790_4f46f40949200e148bfeb7247e5be1af.pdf

- عيد رشاد عبد القادر (2023)، " الإصلاح الاقتصادي والموازنة العامة في مصر: دراسة تحليلية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، ديسمبر 2023، ص ص: 598-632.
- عثمان محمد عثمان، (2000)"**الإصلاح الاقتصاد والتنمية البشرية التغير فى فكر التنمية وممارستها وملاحظات على التجربة المصرية** " دار مصر .
- محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم (فبراير 2018) " دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية" **صندوق النقد العربي**، http://www.amf.org.ae
- مروان رشيد ، (2009) "الأثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي فى مصر " **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة الموصل، العدد 94 مجلد 31، ص: 171-190. .
- محمد عفيفى حمودة، (1986)" الحقيقة الغائبة فى برامج الإصلاح الاقتصادي" **مجله إدارة الأعمال** ، مصر
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (2021)، " موجز تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، **تقارير اقتصادية** https://www.presidency.eg/ar
- هيئة تنمية الصادرات ،(2017)، " خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية، الملخص التنفيذي، **تقرير اقتصادي**، وزارة التجارة والصناعة، http://www.expoegypt.gov.eg/resources/Export_Doubling_Strategy_Feb_2019_Executive_Summary.pdf

المراجع الأجنبية :

- Ahrens, J. (2019). Economic Reform and Sustainable Development**. International Journal of Economics**, Commerce and Management, 7(9), 195-208.
- Ikram, kh. (July 2021)" The Political Economy Of Reforms In Egypt, Issues and Policy Making since 1952", **The American University in Cairo Press** https://aucpress.com/9789774169953/
- Rodrik, D. (1996). Understanding Economic Policy Reform. **Journal of Economic Literature,** 34(1), 9–41. http://www.jstor.org/stable/2729408
- World Bank. (2017). "Structural Adjustment: A Major Cause of Poverty" Retrieved from: https://www.worldbank.org/en/news/feature/2017/08/21/structural-adjustment-a-major-cause-of-poverty

ثالثاً: قواعد البيانات على شبكة الانترنت :

- https://www.worldbank.org/en/home
- https://www.imf.org/ar/Home
- https://www.capmas.gov.eg/
- https://www.cbe.org.eg/
- https://mof.gov.eg/ar
- https://www.goeic.gov.eg/
- https://mediadr.sis.gov.eg /